نشرة TUED رقم 163 – نقابات الطاقة في تونس تحقق انتصاراً للطاقة العامة وحقوق العمال بعد التهديد بالإضراب

بقلم إلياس بن عمار، عضو الاتحاد العام للكهرباء والغاز – UGTT (تونس)، ولالا بينارانداً

ملخص: تستخدم شركة الكهرباء العامة التونسية (STEG) تقنين الكهرباء كرد على عقود من التضرر المالي والتقني بسبب السياسات النيوليبرالية، مما جعلها غير قادرة على توفير إمدادات الكهرباء خلال أشهر الصيف التي تشهد ذروة الطلب. ولكن ما الذي أدى إلى ذلك؟ الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنك الدولي والتي أعاقت الشركة العامة عن الاستثمار في توليد الكهرباء. رداً على ذلك، نظم عمال الاتحاد العام للكهرباء والغاز (FGEG) والمركز الوطني UGTT إضراباً وطنياً مطالبين بإلغاء سياسة الطاقة النيوليبرالية والكفاح من أجل مسار عام. وأسفرت التهديدات الموثوقة بالإضراب عن مفاوضات ناجحة حققت انتصارات مهمة للعمال والنضال من أجل استعادة STEG.

تونس، تونس – على مدى الأيام القليلة الماضية، شهدت تونس سلسلة من انقطاعات التيار الكهربائي.

خلال أشهر الصيف الحارة في تونس، غالبًا ما يرتفع الطلب على الكهرباء إلى مستويات قياسية مع تشغيل أجهزة التكييف بكامل طاقتها في كل مكان، من المنازل وأماكن العمل إلى محلات البقالة والمستشفيات - بالنسبة لأولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليفها.

تقوم شركة الكهرباء والغاز التونسية المملوكة للدولة (STEG) حالياً بتنفيذ عملية تخفيف الأحمال الكهربائية، أو "délestage" – وهي إجراء متعمد لقطع التيار الكهربائي. وأوضحت STEG في بيان لها:

"هذا الانقطاع ليس بسبب انقطاع التيار في بعض المناطق، بل هو إجراء استباقي أُتخذ على الصعيد الوطني لتجنب خطر انهيار شبكة الكهرباء بالكامل (انقطاع التيار الكهربائي) بسبب ارتفاع غير مسبوق في الاستهلاك أثر على معظم محافظات البلاد. وتؤكد STEG أن فرقها الفنية قد بدأت بالفعل عملية إعادة التيار تدريجياً في مختلف المناطق وتعمل بكامل طاقتها لضمان استقرار الشبكة واستعادة التوزيع الطبيعي للكهرباء في أقرب وقت ممكن."

[وصف الصورة: *"3 أبريل 1962 - 3 أبريل 2025 / 63 عامًا في خدمة الوطن والشعب" 3 أبريل 1962 هو الذكرى السنوية لتأميم الكهرباء وإنشاء الشركة التونسية للكهرباء والغاز*]

من المتوقع أن تستمر موجة انقطاع التيار الكهربائي في الفترة المقبلة مع ارتفاع درجات الحرارة واستهلاك الكهرباء الذي يتجاوز المتوسطات السنوية. عادة ما يتم تبرير هذا الاتجاه نحو قطع التيار الكهربائي المتعمد بضرورة الحفاظ على استقرار النظام الكهربائي وتجنب انقطاع التيار الكهربائي الكلي والكامل.

لكن هذا لا يروي القصة كاملة.

يقول عمال الاتحاد العام للكهرباء والغاز (FGEG بالفرنسية)، وهو النقابة الممثلة لجميع عمال STEG، إن هذا التبرير غير كافٍ ومتحيز استراتيجياً. على الرغم من أنه معقول من الناحية الفنية، إلا أنه يغفل الصورة الكاملة.

تدابير الحكومة التي تعوق الشركة العامة عن الاستثمار في توليد الكهرباء. على سبيل المثال، من بين 380 ميغاواط من الطاقة المتجددة التي وافق عليها ثلاثة مجالس وزارية منذ عام 2016، لم يتم ترخيص أي منها لشركة STEG. وقد لعب البنك الدولي دوراً مهماً في هذا الصدد. استعرض اتحاد FGEG مذكرة تفاهم بين البنك الدولي و STEG للحصول على قرض بقيمة 150 مليون دولار أمريكي في عام 2019، والتي تضمنت اعترافًا بأن استثمارات STEG يجب أن توجه نحو البنية التحتية للنقل من أجل تسهيل تغذية الشبكة الكهربائية بالطاقة المتجددة التي يولدها القطاع الخاص.

Meetings of FGEG workers across Tunisia's regions

بعبارة أخرى، فإن التفسير التقني الحصري (أو المبالغ فيه)، على الرغم من صحته الجزئية، يخفي الصورة الأكبر للمشاكل التي طالما عانت منها الشركة العامة. وقد دق اتحاد FGEG والمركز الوطني التونسي الذي ينتمي إليه، وهو الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)، ناقوس الخطر لسنوات، مشيراً إلى المشاكل الأعمق والأكثر عمقاً التي تواجه شركة STEG العامة.

ومع ذلك، تجاهلت الحكومة جميع التحركات النقابية، بما في ذلك التعبئة والبيانات والرسائل وغيرها من الإجراءات. ونتيجة لذلك، دعا عمال FGEG و UGTT في يونيو 2025 إلى إضراب وطني ضد سياسات الطاقة التي فضلت المستثمرين الأجانب على حقوق العمال والخدمات العامة. كان من المقرر أن يبدأ الإضراب الوطني في 17 يوليو، لكن تهديد النقابة الموثوق به أثبت فعاليته.

فوز التهديد بالإضراب وبدء المفاوضات

أدى الجمع بين مطالب النقابات الواضحة والضغط المستمر من جانبها وإعلان الإضراب إلى عقد جلسة مفاوضات بين النقابات (UGTT و FGEG) والحكومة والوزارات الرئيسية و STEG.

وفي المفاوضات، انتقدت النقابة الإجراءات والتشريعات الحكومية التي لا تزال تهدد الاستدامة الاقتصادية لشركة STEG وقدرتها على ضمان الحق في الكهرباء (العامة)، بما في ذلك الإجراءات التالية:

- **تقليص دور STEG لتصبح مجرد وسيط بين منتجي الطاقة المستقلين (IPP) والمستهلكين.** فقد قيدت الحكومة استثمارات STEG في نقل وتوزيع الطاقة، بينما سمحت للمستثمرين من القطاع الخاص بالعمل في مجال توليد الطاقة. ويثير ذلك تساؤلات حول مستقبل دور القطاع العام (أو غيابه) في قطاع حيوي واستراتيجي.

- **منح مزايا مباشرة وامتيازات متعددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما في ذلك تمديد العقود لمدة 10 سنوات.** سيكلف ذلك STEG ملايين الدولارات من النفقات الإضافية (كما أكد ذلك البيان الصحفي في يوليو 2025 الصادرعن الاتحاد العام للكهرباء والغاز)، مما يؤدي في الأساس إلى تحويل الأموال بعيدًا عن مهمة STEG العامة المتمثلة في ضمان توفير طاقة عامة جيدة للشعب التونسي.

- **حرمان STEG من توفير الطاقات المتجددة منذ عام 2016 بحجج واهية.** والأسوأ من ذلك، أن هذا القرار هو صدى لإملاءات المؤسسات المالية الدولية - وعلى رأسها البنك الدولي - التي تهدف إلى دفع الاستثمارات الخاصة والأجنبية في قطاع الكهرباء.

- **عدم توفير بدائل فعالة وتفويض صلاحيات اتخاذ القرارات السيادية.** على الرغم من الوضع المالي الصعب الذي يضر بشركة STEG ويضعفها عاماً بعد عام، يبدو أن الحلول الحقيقية والفعالة (بما في ذلك الحلول غير التقليدية) غائبة عن أذهان صانعي القرار في الحكومة. إن حصر دور شركة تونس للطاقة الكهربائية في مجرد أداة تنفيذ لا تشارك في صياغة القرارات وتشريعها يعكس أزمة أعمق في سياسة قطاع الطاقة التونسي. ومما يزيد الطين بلة، أن

هذا الدور قد أُسند إلى (أو اغتصبه) مراكز أبحاث خارجية تواصل الترويج لسياسات نيوليبرالية، وبنوك تنمية تابعة لدول غنية مثل الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GIZ).

خلال المفاوضات، عرض الاتحاد العام التونسي للشغل مواقفه. وقدم خيارات للتغلب على أزمة الكهرباء وسياسات بديلة للطاقة تستجيب لتطلعات الشعب التونسي في الحصول على الحقوق والكرامة.

أثمرت وضوح موقف عمال FGEG و UGTT في المفاوضات. في 14 يوليو، تم التوصل إلى اتفاق ناجح، أسفر عن مكاسب اجتماعية وعمالية كبيرة. نجحت الاتحاد العام FGEG في كسر الحاجز الذي أقامته وزارة الصناعة والطاقة والمناجم أمام جميع محاولات التفاوض واتخاذ القرارات بشأن مستقبل تحول الطاقة في تونس.

سمح إعلان الإضراب (عبر التلغرام) وجلسة التفاوض التي تلت ذلك للنقابات بإظهار تماسكها السياسي وبديلاتها القابلة للتطبيق من أجل انتقال طاقي عادل حقاً يكسر مع السياسات والممارسات النيوليبرالية السابقة. تضمنت هذه الاتفاقية التفاوضية أيضاً عدداً من المزايا الاجتماعية:

- استكمال صرف المنحة الاقتصادية (انظر أدناه) لعام 2020، التي حُرم منها عمال STEG بشكل عقابي. سيتم صرف المنح هذا العام. المزيد عن أهمية ذلك في القسم التالي.

- إعادة توزيع المزايا الاجتماعية في حدود الميزانية المخصصة من أجل توسيع قاعدة المستفيدين منها وجميع العمال من جميع الأجور، مما سيعزز المكاسب الاجتماعية ويحد من تدهور قوتهم الشرائية.

- فتح مفاوضات حول مراجعة بعض فصول القانون الخاص بموظفي الشركة التونسية للكهرباء والغاز، والذي يتضمن قضايا تهم العديد من فئات العمال. هذا بالإضافة إلى مراجعة أساس حساب بعض المكافآت من أجل تحديثها وتلبية متطلبات المراحل الحالية والمستقبلية.

"المنحة الاقتصادية" - جائزة في الكفاح ضد الخصخصة

المنحة الاقتصادية، وهي نوع من "مكافأة العمال" لمكافأة الأداء العام لعدة مؤشرات فنية. وتكون المنحة متناسبة مع تطور إنتاج الكهرباء من سنة إلى أخرى. قد يبدو الأمر تفصيلاً بسيطاً، لكن المنحة استُخدمت ضد العمال في نضالهم ضد الخصخصة.

في عام 2020، انخفض إنتاج الكهرباء بسبب الجائحة ولم يحصل العمال على المنحة. في عام 2021، احتجت FGEG و STEG على ذلك، بحجة أن المؤشرات السلبية كانت خارجة عن سيطرة الشركة. وافق مجلس إدارة STEG على ذلك، لكن وزارة الصناعة والطاقة والمناجم *اشترطت موافقتها* على وقف FGEG نضالها ضد الخصخصة. في ذلك الوقت، كانت FGEG تحتج برفضها توصيل محطات إنتاج الطاقة المتجددة الخاصة بشبكة الكهرباء. عندما رفضت FGEG، حُرم العمال من المنحة كنوع من العقاب. بعد مفاوضات، وافق وزير الشؤون الاجتماعية على المنحة، مما أدى إلى "إحراج" وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بإلغاء قرارها وتفضيل النقابة.

إن الحصول على موافقة الحكومة على المنحة هو أمر يتجاوز بكثير المنحة نفسها. هذا الانتصار المهم للعمال يبرهن على قوة نضالهم؛ فقد أصبحت المنحة نفسها غنيمة متنازع عليها في إطار الاعتراف الأوسع بنضالهم العادل.

لا بديل عن النضال من أجل الكهرباء العامة

بعد انتصار المفاوضات وبعد الكثير من المعاناة التي عاشها STEG والشعب التونسي، ستركز جهود النقابة الآن على قضيتين رئيسيتين:

1. **التنفيذ.** سيضغط النقابة لضمان التنفيذ السليم لاتفاق 14 يوليو 2025، لا سيما فيما يتعلق بالمطالب الاجتماعية والمهنية. سيؤدي التنفيذ السليم إلى تخفيف معاناة العمال وتحسين أجورهم من أجل التغلب على آثار التضخم وتعطيل المفاوضات الاجتماعية بشأن زيادة الأجور.

2. **بناء بدائل حقيقية وذات سيادة.** يلتزم الاتحاد بمعالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى أزمة الطاقة في المقام الأول. لن يتمكن سوى مشروع شامل حقًا لجميع القوى التقدمية من تجنب تكرار (أو إجراء إصلاحات شكلية) إخفاقات الحكومة في قطاع الطاقة والانتقال إلى الطاقة المتجددة. إن الصيفين الماضيين من عامي 2024 و2025 دليل على أن إخفاقات السياسات تحولت إلى إخفاقات هيكلية.

تونس حالياً رهينة ابتزاز أصحاب مشاريع الطاقة غير المكتملة (انظر أدناه). فقد خلقت البلاد اعتماداً مطلقاً على الاستثمار الأجنبي في مشاريع توليد الكهرباء التي لم تكتمل بعد. ويبتز أصحاب هذه المشاريع الدولة من أجل التمتع بحوافز وامتيازات إضافية وزيادة هوامش أرباحهم مقابل الوفاء بالتزاماتهم الأساسية. على سبيل المثال:

- لم يتم تنفيذ أي من المشاريع التي تم منحها في عام 2019 على أرض الواقع.
- تخلت شركات متعددة الجنسيات مثل Scatec (النرويج) و Engie-Nareva (فرنسا والمغرب) عن مشاريع تبلغ طاقتها الإجمالية 300 ميغاواط.
- لم يتم إنجاز أربعة مشاريع للطاقة الريحية تم منحها لشركات فرنسية وهولندية وألمانية بطاقة إجمالية تبلغ 120 ميغاواط منذ عام 2021، ومصيرها مستقبلها مجهول.

فقد فشلت السياسة الحالية في تلبية احتياجات البلاد من الطاقة. البدائل واضحة. يجب على الحكومة تعزيز الشركة العامة التي أثبتت على مدى 60 عامًا جدارتها في تزويد البلاد بالكهرباء وتلبية احتياجات الشعب التونسي.

كما يجب على الحكومة أن تفتح الباب أمام أشكال جديدة من التنمية الجماعية للطاقات المتجددة، لا سيما في المناطق المحلية والريفية. وستكون هذه فرصة ليس فقط لتحقيق انتقال عادل في مجال الطاقة، بل أيضاً لتشجيع التنمية العادلة وتمكين الفئات المهمشة (مثل العاطلين عن العمل) من الحصول على مشاريع قابلة للتطبيق ومستدامة اقتصادياً وتوفر قيمة مضافة.

كان بإمكان الحكومة أن تفعل ذلك منذ عقود، وكان عليها أن تفعله. لقد كلفت سياسات الطاقة النيوليبرالية الشعب التونسي والعمال ثمناً باهظاً. ولهذا السبب، تعلن الحركة النقابية أنه لا بديل عن النضال من أجل الكهرباء العامة، ولا يمكننا إضاعة دقيقة واحدة أخرى.

عاشت FGEG و UGTT.